

عملية المراجعة الدورية الشاملة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

مشاركة المنظمات غير الحكومية
كراثة "خطوة بخطوة" عن مراحل العملية
مع إضاءات خاصة على التقارير حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تم إنتاج هذا الدليل من قبل
"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية
للتنمية"

"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية"
شبكة إقليمية تعمل في المنطقة العربية على
ثلاث مسائل رئيسية: "سياسات التنمية"،
و"الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية-
الاجتماعية"، و"العولمة والتجارة". تضم
"الشبكة" 7 شبكات وطنية و27 منظمة غير
حكومية من 11 بلدًا عربيًا.

للاتصال:

المكتب التنفيذي لـ «الشبكة العربية غير
الحكومية للتنمية»

بناية الزهيري، الطابق الرابع
وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص. ب.: 14/5792، المزرعة: 1105-
2070

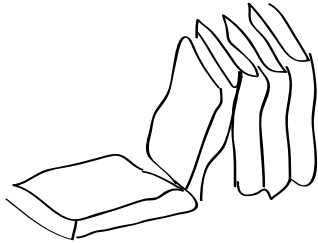
بيروت لبنان

هاتف: 366 319 1 (961)

فاكس: 636 815 1 (961)

البريد الإلكتروني: annd@annd.org

الموقع الشبكي: www.annd.org

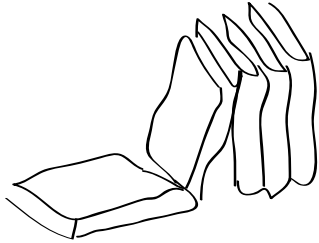


شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

إعداد "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية"

عملية المراجعة الدورية الشاملة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

مشاركة المنظمات غير الحكومية
كراسة "خطوة بخطوة" عن مراحل العملية
مع إضاءات خاصة على التقارير حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

إعداد "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية"

يتم نشر هذه المطبوعة كجزء من مشروع شراكة ما بين شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومؤسسة دياكونيا، وبتعميل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر أي من المؤسسات المذكورة أعلاه. يمكن الاقتباس والاستشهاد من هذا المنشور، كما يمكن إعادة إنتاج المعلومات التي تحتويها مع الإشارة إلى الشبكة مصدراً للعمل.

الطبعة الأولى: آب، أغسطس ٢٠١٠

تم إنتاج هذا الدليل من قبل
"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية
للتنمية"

"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية"
شبكة إقليمية تعمل في المنطقة العربية على
ثلاث مسائل رئيسية: "سياسات التنمية"،
و"الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية-
الاجتماعية"، و"العولمة والتجارة". تضم
"الشبكة" 7 شبكات وطنية و27 منظمة غير
حكومية من 11 بلداً عربياً.

للاتصال:

المكتب التنفيذي لـ «الشبكة العربية غير
الحكومية للتنمية»

بناية الزهيري، الطابق الرابع
وطى المصيطبة، منطقة الكولا

ص. ب.: 14/5792، المزرعة: 1105-

2070

بيروت لبنان

هاتف: 366 1 319 (961)

فاكس: 636 1 815 (961)

البريد الإلكتروني: annd@annd.org

الموقع الشبكي: www.annd.org



المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية والمعاهد البحثية، تتم عبر مراحل مختلفة في إطار العملية.

لقد تم الاعتماد في تجميع المعلومات اعلاه على "دليل المجتمع المدني: العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، الذي يمكنكم، تاليًا، الرجوع إليه للاطلاع على التفاصيل، وذلك على الموقع الإلكتروني لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان www.ohchr.org

تتجاوز القيمة المضافة لمشاركة المجتمع المدني في عملية المراجعة الدورية الشاملة كتابة التقارير وإعدادها. بالفعل، فإن مثل هذه المشاركة يمكن أن تسهم في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة ظروف حقوق الإنسان وتقييمها، اضافة الى عملية صنع السياسات العامة ومستويات المساءلة الحكومية. وفي سياق إطار العمل هذا، يمكن للمجموعات المهتمة بالمشاركة في المراقبة الدورية الشاملة السعي إلى تحقيق القيمة المضافة المرجوة من خلال تعزيز بناء التحالفات والائتلافات حول عملية إعداد التقرير والعمل مع الإعلام، فضلاً عن القيام بالتعبئة في ما يتعلق باستخدام النتائج الناجمة عن تقديم المراجعة الدورية الشاملة.

نورد في ما يلي أدناه معلومات وتفاصيل متعلقة بالمرحلة المختلفة للانخراط في عملية المراجعة.

تقدّم الكراسة مُدخلاً موجزاً لعملية "المراجعة الدورية الشاملة، يعكس مختلف مراحل مشاركة منظمات المجتمع المدني فيها. وتنقسم الكراسة إلى أربعة فصول (قبل البدء بإعداد التقديم، إعداد التقديم، المدافعة والمتابعة، ملاحظات حول تعبئة المجتمع المدني في جنيف خلال جلسة "المراجعة الدورية الشاملة"). بالإضافة إلى ذلك، تشمل الكراسة إضاءات محددة لإعداد التقديمات التي تعالج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

عن المراجعة الدورية الشاملة

تُعتبر "المراجعة الدورية الشاملة" (UPR)، التي أنشئت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/251، آلية جديدة لمراقبة حقوق الإنسان ومراجعتها. فهي تسمح بتقييم الدرجة التي بلغها إحقاق الحقوق في كل دولة من الدول الـ 192 في الأمم المتحدة في ما يتعلق بواجباتها والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. فهي، إذًا، آلية تعاونية تهدف إلى استكمال أعمال هيئات معاهدات حقوق الانسان لان تكون ازدواجاً لها.

هذا، وينص القرار 5/1 مشاركة جميع المعنيين ذوي الصلة في العملية. وبالتالي، فإن مشاركة المنظمات الإقليمية (الحكومية) ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، اضافة الى منظمات من المجتمع المدني بمن فيهم ممثلو



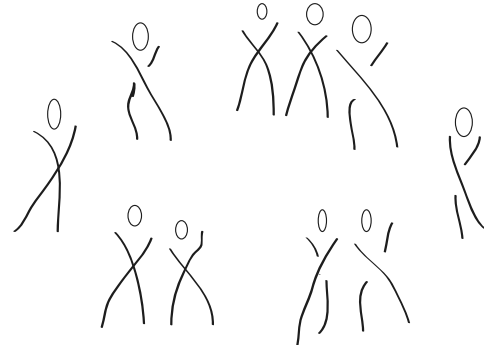
العملية.

2. التحقق من الموقع: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Documents/uprlist.pdf> للاطلاع على ترتيب الدول التي ستخضع للمراجعة وعلى الأطر الزمنية لجلسات مراجعاتها. ويرجى التأكيد أن مهلة تقديم المنظمات غير الحكومية بتقديمتها هي 6-8 أشهر قبل عقد جلسة البلد المعني الخاضع للمراجعة. ويجب أن تُستلم التقديمت من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الساعة 12:00 ظهرًا بتوقيت جنيف من يوم انتهاء المهلة المحددة، بحيث لا يتم قبول التقديمت المتأخرة.

3. من المفيد تشكيل فريق ضمن منظمتك يعمل على البحوث المتعلقة بالمراجعة الدورية الشاملة، بحيث تكون المهل واضحة له والتنسيق ضمنه فعّالاً. وقد يسهل عملية التحضير القيام بتخصيص أكثر من شخص للبحث عن المعلومات الضرورية لإعداد تقديم المراجعة الدورية الشاملة، بحيث يضم الفريق أشخاصًا متخصصين في مختلف المجالات والحقوق المحددة.

4. قد يتخذ تقديم المراجعة الدورية الشاملة شكل التقديم المنفرد و/أو المشترك. وفي هذا الصدد من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن التقديمت المشتركة التي تُعد بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية الأخرى قد تكون مفيدة. لأنه بالإضافة إلى إتاحة مجال أكبر للمساهمة (حيث المسموح بتقديم تقرير من 10 صفحات)، تساعد عملية التقديم

I. قبل البدء بإعداد التقديم



1. يُبدأ زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: <http://www.ohchr.org/EN/HRBODIES/UPR/Pages/UPRMain.aspx>، بحثًا عن المعلومات الأساسية حول مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية المراجعة الدورية الشاملة. ففي الوقت الذي تركز فيه العملية المذكورة على الحوار بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فهي تتيح أيضًا مشاركة المنظمات غير الحكومية قبل عقد جلسة المراجعة وأثناءها وبعدها. ومثل هذه المشاركة تتيح للمنظمات غير الحكومية المجال للتأثير في مجمل

ترتيب التقديم

١. قدم مساهمتك وفق نموذج WORD فقط، باستخدام الحرف Roman New Times وبقياس 12 ، وبإحدى اللغات الرسمية المعتمدة في الأمم المتحدة التالية فقط (أي: الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية).
٢. رقم المقاطع والصفحات.
٣. أرسل التقديم إلى: UPRsubmissions@ohchr.org
٤. الرجاء الانتباه إلى أنه لا يمكن إجراء مراجعة للتقديم بعد إرساله؛ إذ يُعتبر التقديم نهائيًا.
٥. أرسل التقديم بواسطة البريد الإلكتروني، بحيث يشمل عنوان البريد الإلكتروني ما يلي:
 - اسم المنظمة التي تساهم بالتقديم؛
 - نوع المساهمة: أهي منفردة و/ أو مشتركة؛
 - اسم البلد الخاضع للمراجعة؛
 - شهر جلسة المراجعة الدورية الشاملة ذات الصلة وستنتها. مثال: "المجلس النسائي" - تقديم فردي للمراجعة الدورية الشاملة- لبنان - تشرين الثاني (نوفمبر) 2009".
٦. يجب أن يشير نص البريد الإلكتروني إلى تفاصيل متعلقة بكيفية الاتصال بالشخص ذي الصلة في المنظمة، مع مقطع يوصف نشاطات المنظمة غير الحكومية الرئيسية، فضلاً عن تاريخ تأسيسها، ولاسيما تلك المنظمات التي تتصل بالأمم المتحدة للمرة الأولى.

المشترك على الاستفادة من مختلف الخبرات بإصدار تقرير دقيق وشامل. والجدير ذكره أنه يُسَمَحُ لكل منظمة بأن تقدم تقريراً منفرداً واحداً، إلا أنه من المسموح بمشاركة المنظمات في إطار أكثر من ائتلاف يعمل على تقديمات مشتركة.

5. يجب ان يكون مضمون التقديم وفقاً لأولويات منظماتك وخبراتها وتجارها. وكخطوة أولى، من المهم إعداد ملخص للتقديم والمسائل التي سيغطيها، تيسيراً لمتابعة البحث المطلوب، فضلاً عن جمع المعلومات. ويُرجى تذكّر أنّ التقديمات محددة بخمس صفحات للتقارير المقدّمة من منظمة منفردة، وبعشر صفحات للتقارير المقدمة مشتركة من قبل عدة منظمات غير حكومية. للمزيد من المعلومات المتعلقة بإجراءات التقديمات التقنية يُرجى الاطلاع على التوجيهات التقنية المتوفرة على الموقع الشبكي التالي: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Documents/TechnicalGuideEN.pdf>

6. للمزيد من التفاصيل أو الدعم المتعلق بعملية المراجعة الدورية الشاملة، يمكنكم التشاور مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، إما على المستوى الوطني أو من خلال المكتب الإقليمي القائم في جنيف. وللמיד من المعلومات حول المكاتب الميدانية التابعة لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان يُرجى التحقق من الموقع التالي: <http://www.ohchr.org/EN/Countries/Pages/WorkInField.aspx>

الأخيرة قد تستدعي تخطيطاً أبكر وتكاملاً في البرامج الإجمالية التي تعمل عليها منظماتكم.

6. كونوا انتقائيين في ما يتعلق بالمعلومات الإحصائية المجمّعة، وفي ما يتعلق بوثائق العلاقة ما بين المعلومات التي يتم تجميعها والحالة التي يتم رصدها، فهذا سيساعد على توفير الوقت وتحسين كفاءة التقرير. لا بد الإشارة الى أن وضع التقارير يحتاج إلى تغطية التزامات الدولة، فضلاً عن التمتع الفردي بالحقوق، ويجب أن يلتقط الظروف المرتبطة بإحقاق حقوق الإنسان المتوالي. وللمزيد من التفاصيل والمقترحات في صدد الطرق والمناهج، يُرجى التحقّق من المصادر الواردة في الجدول رقم 2 الملحق في نهاية هذه الكراسة.

7. عند الأخذ بعين الاعتبار الحقوق التي سيتم معالجتها في التقرير، تُرجى الإشارة إلى أي حدّ كل من الحقوق متوفرة أو قابلة للاحقاق على المستوى الوطني، فضلاً عن معالجة أيّ مسألة من مسائل التمييز في ذلك المجال.

8. حاولوا أن تأخذوا بعين الاعتبار التفاوتات المكانية والجنوسية في اطار كل مؤشر. فوجود التفاوتات يدل على انتهاك مبدأ التكافؤ الشامل في عملية احقاق الحقوق المختلفة. وهذا مرتبط بصورة مباشرة بمسؤولية الحكومة حيال كفاءة توزيع الموارد المتاحة على جميع المواطنين. تشكل هذه المقاربة مسألة اساسية في اطار اعداد التقارير المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

9. إنّ المهلة الزمنية وإدارة الوقت، خلال إعداد التقديم، لهو أمر بالغ الأهمية. إذ يجب أن تكون تقديمات المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمل جاهزة في صيغتها النهائية قبل 6-8 أشهر من انعقاد جلسة المراجعة الرسمية.

10. من المهم التقيّد بأن يكون التقرير موجزاً وبلغياً ومحدّداً، ولاسيّما عندما يُستند فيه إلى مؤشّرات مختلفة، ذلك أنّ التقديم محدّد بخمس صفحات (أو عشر في حالة التقديم المشترك).

II. إعداد التقديم



1. لتجميع معلومات ذات صلة تُستخدَم في إعداد التقرير، من المهم التحقّق من أي معلومات محدّثة متوفرة للمجالات التي قرّرتم تغطيتها في التقرير. وقد تكون هذه المعلومات مأخوذة من موارد المعلومات الواردة في اللوحة المرفقة (انظر الجدول رقم 1) بكل روابطها و/أو من المصادر الأخرى الموثوقة على المستوى الوطني.
2. من بالغ الأهمية العثور على بيانات محدّثة وتمثيلية متعلقة بمروحة كاملة من المتغيّرات والمؤشّرات. فغياب مثل هذه المتغيّرات يجعل من الصعب القيام بافتراضات حول الوضع الراهن، بما في ذلك التقدم أو التراجع المعايّن. وهذه هي الحال بالتحديد عند وضع التقارير بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
3. من المهم التحقّق من مصادر المعلومات والمواقع الالكترونية الحكومية الرسمية، بغية مقارنتها مع المعلومات المأخوذة من مصادر بديلة، توفرها الأمم المتحدة وبحوث المنظمات غير الحكومية.
4. من المهم السعي إلى شمول دراسات الحالة الخاصة بمجموعات أو مجموعات محلية محدّدة، بغية التأكد من التمتع الفردي بالحقوق أو عدمه.
5. على وجه الإجمال، يمكن توسيع مصادر البيانات بما يتجاوز المصادر المؤسسية الخاصة، وبالتالي شمول المناهج القائمة على المسوح. وهذه

القيمة المضافة الناجمة عن بناء التحالفات

1. تُشجّع منظمات المجتمع المدني المنخرطة في عملية المراجعة الدورية الشاملة على التشاور بعضها مع بعض خلال عملية إعداد التقديمات. كما يُشجّع على بناء التحالفات والاتلافات والتقديمات المشتركة بين المعنيين، وذلك لعدة أسباب، أجدرها بالذكر تعزيز شرعية التقديم اضافة الى تعزيز محتوى التقرير عبر الاعتماد على توسيع مخزون الخبرات المشمولة، وبالتالي تقديم تقارير أكثر إسهاباً وتحليلاً.

2. عند الاتصال بالمجموعات الأخرى بغية وضع تقارير مشتركة، يجب محاولة التعاون مع منظمات متخصصة في مجالات وحقوق معينة، أكانت حقوقاً سياسية أم إسكاناً أم رعاية أم تعليمًا أم عمالة أم تجارة، أو أي مجال آخر ذي صلة. فالعمل ضمن تحالفات ومع فريق من الباحثين والمختصين في حقول معينة من شأنه أن يحسّن فرص تقديم تقرير يتسم بالدقة والشمولية من حيث مقارنته.

3. الرجاء الأخذ بعين الاعتبار أن التقديم المشترك، وبالتالي بناء التحالفات، يجب أن يُنظم بطريقة مزمّنة؛ بما في ذلك التوافق على إطار زمني لإعداد المسودة، وجمع مختلف المساهمات من المجموعات المنخرطة، وتحرير التقرير، بحيث يكون من الممكن إنجازها في وقته المحدد والمناسب. ومما يُصَحّ به أن يُطلق النداء لبناء التحالف قبل 4-5 أشهر من المهلة المتاحة لتقدّم المنظمات غير الحكومية بتقديماتها. وعلى المنظمات المنخرطة أن تسعى إلى تقسيم المقاطع والفصول لُتُبَحّث في ما بينها، على أن تُكلف إحدى المنظمات بمهمة جمع هذه المعلومات وتحريرها ضمن تقديم متماسك ومنسجم. وهذا يفرض أن تكون هذه الأخيرة حسنة الاطلاع أو ذات خبرة في ما يتعلق بالتفاصيل والشروط اللازمة لعملية المراجعة الدورية الشاملة ومراقبة حقوق الإنسان ووضع التقارير بشأنها.

4. من المهم الاشارة الى أن المنظمات التي تتمتع بوضعية استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة ((ECOSOC هم فقط الذين يستطيعون حضور جلسات المجموعة العامة للمراجعة الدورية الشاملة. أما منظمات المجتمع المدني التي لا تتمتع بهذه الوضعية فيمكنها الحصول على الاعتماد (accreditation)، وعليها حينئذ أن تتّصل بتلك المنظمات غير الحكومية/ المعنية المتمتعة بوضعية استشارية، بحيث يمكنها تقديم آرائها من خلال المنظمات غير الحكومية التي ستحضر الجلسة. ومن المهم الاشارة الى أن المنظمات غير الحكومية المعتمدة والتي ستحضر جلسة مجموعة العمل لن تحظى بالمجال لتقديم المداخلات خلال الجلسة، غير انها ستعطى الفرصة للتعبير عن آرائها قبل تبني وثيقة المخرجات النهائية وذلك خلال الجلسة العامة التي تعقد لاحقاً في مسار المراجعة. ولهذا السبب، على كل المنظمات غير الحكومية، بغض النظر عن وضعياتها، أن تقوم بمشاورات واسعة فيما بينها بحيث تتمكن من تحقيق أقصى درجات التمثيل والمشاركة الفاعلة. للمزيد من المعلومات حول الحصول على الوضعية الاستشارية لدى ECOSOC يُرجى زيارة الموقع الشبكي التالي: <http://www.un.org/esa/coordination/ngo/faq.htm> والرجاء الأخذ بعين الاعتبار أن منظمات المجتمع المدني العاملة في حقل حقوق الإنسان التي لها مكاتب في جنيف هي أيضاً مصدر مفيد لدعم المنظمات القادمة الى جنيف للمشاركة في جلسات المراجعة، ويمكنها تبادل الخبرات حول عملية المراجعة الدورية الشاملة.

5. تقدم التحالفات متّسّعاً من الفرص للمتابعة الفعّالة والعمل التعبوي في ما يتعلق بالتقرير، لأنها قادرة على تداوله على نطاق أوسع مقارنة بالتجمعات المنفردة، فضلاً عن قدرتها على اجتذاب اهتمام الإعلام لينظر في المخرجات وتفيد أنشطة تعبوية متعددة خلال عملية المتابعة.



المدني الأخرى وجعلها متوفرة ومتاحة للعامّة، الإضاءة عليها في النشرات الإعلامية أو من خلال نشرها على المواقع الالكترونية للمنظمات المنخرطة في هذا العمل.

3. يمكن للحالفات التي تنتج تقديمات مشتركة أن تحقق قيمة مضافة من خلال العمل الجماعي أثناء عملية المدافعة والمتابعة.

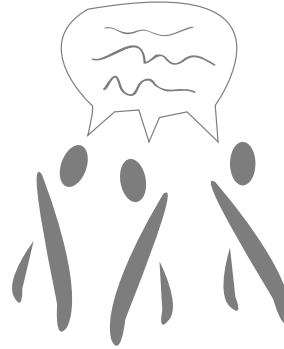
4. إنه لمّا يحدث قيمة مضافة عند إطلاق تقرير حكومي رسمي مقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان، أن يُراجَع مضمونه وأن تُعقد مقارنة بين النقاط التي أثارها الحكومة فيه وبين النقاط التي أثارها التقرير الصادر عن منظمته أو عن تحالف المجتمع المدني الذي تشارك فيه منظمته.

5. يمكن لمجموعات المجتمع المدني، المتمتعة بوضعية استشارية لدى ECOSOC والمعتمدة لدى عملية المراجعة الدورية، المشاركة في جلسة عمل مجموعة العمل¹، حيث تجري المراجعة الفعلية للدول. غير أنه يمكن لمنظمات المجتمع المدني حضور جلسات المجموعة دون الاضطلاع بأي دور في الحوار التآثري (interactive)، أي الحوار الذي يقام ما بين ممثلي الدولة التي يتم مراجعتها.

6. أثناء الإعداد لجلسة مجموعة العمل الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة، من المهم إعداد ملف يتضمّن ملخصاً عن التقديم الذي أعدته منظمته مع مجموعة من الأسئلة التي تعتبرها منظمته مهمة، وذلك كي تُوجّه إلى

1. يرأس مجموعة العمل رئيس مجلس حقوق الإنسان وتتكون من الدول الـ 47 الأعضاء في المجلس. وهي تلتئم في ثلاثة اجتماعات يمتد كل منها أسبوعين كل سنة، حيث تُراجع أوضاع حقوق الإنسان 16 دولة خلال كل جلسة، أي مجموعته 48 دولة كل سنة (المصدر: "دليل المجتمع المدني؛ برنامج عمل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان").

III. المدافعة والمتابعة



1. تمثّل "المراجعة الدورية الشاملة" بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني أداة مهمة لتوضيح المستويات المختلفة لمساءلة الحكومة لجهة مراعاتها واجباتها بشأن احترامها حقوق الإنسان وحماية وإحقوق هذه الحقوق. فالمدافعة خلال فترة المتابعة التي تسبق تقديم المراجعة الدورية الشاملة تحظى بأهمية بالغة. فهي تشمل الإعداد الناشط لجلسات المراجعة الخاصة بالبلد المعني الخاضع لها، فضلاً عن مراقبة الخطوات التي اتخذتها الحكومة استناداً إلى التوصيات الناجمة عن عملية المراجعة. علاوة على ذلك، فهي تشمل الإضاءة على نشاط الحكومة أو تراخيها في هذا الصدد، خلال الفترة التي تعقب المراجعة؛ فضلاً عن المدافعة وممارسة الضغط بغية تسليط الضوء على التوصيات المحددة وحمل الحكومة على تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها.
2. يجب أن تعطى نشر التقديمات كجزء من عملية المدافعة عن حقوق الإنسان التي تلحق بعملية المراجعة أولوية، وهو ما يمكن القيام به من خلال الاتصال بوسائل الإعلام وتعميم التقارير على منظمات المجتمع

وهكذا، فإن المجموعات المشاركة في التقدم بالتقارير (التقديمات) تحتاج إلى خطة متابعة لمراقبة آليات تقويم التقدم أو التراجع المحققين خلال السنوات الأربع.

10. تُعقد عادة جلسة تنظيمية مع الحكومات الخاضعة للمراجعة بعد العملية لمناقشة آليات المتابعة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية حضور هذه الجلسة، وعليها أن تحاول معرفة زمانها ومكان انعقادها من خلال "سكرتيريا" المراجعة الدورية الشاملة".

11. تنطوي التوصيات التي تبنّاها حكومة البلد الخاضع للمراجعة على وزن قانوني مهم، لأنها تشكل التزامات تعهد بها الحكومات أمام المجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات والإجراءات السياسية المحددة في مواجهة انتهاكات الحقوق على المستوى الوطني. وبالتالي، فعلى منظمات المجتمع المدني إنتاج آلية متابعة ذات كفاءة وفعالية لمراقبة مدى نجاح الحكومة أو إخفاقها في اتخاذ الخطوات والإجراءات المطلوبة. إضافة إلى التوصيات المقدّمة إلى الحكومات، يجب أن تراجع العهود التطوعية التي تعلنها الحكومة، وذلك من قبل منظمات المجتمع المدني وعلى مدة السنوات الأربع التي تلي عملية المراجعة (والجدير بالملاحظة أن جولة المراجعات التي تلي انقضاء السنوات الأربع ستنتظر في تقدم العمل الحكومي أو تراجعها، استناداً إلى التزاماتها التي قطعتها خلال جلسة المراجعة التي سبقت).

12. على منظمات المجتمع المدني تحديد حالات عدم التعاون من جانب الدول حيال آلية "المراجعة الدورية الشاملة"، خاصة المجالات حيث لم تعمل الدولة -أي دولة- على تحقيق توصيات جلسات "المراجعة الدورية الشاملة" السابقة.

الدولة الخاضعة للمراجعة. ويمكن إرسال هذه المادة إلى بعثات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعتبر جزءاً من مجموعة العمل الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة. وبالرغم من أن آلية "المراجعة الدورية الشاملة" تسمح بمشاركة منظمات المجتمع المدني، فالرجاء الأخذ بعين الاعتبار أن العملية برمتها ما تزال عملية خاضعة للآليات التي تضعها الدول. وفي هذا الصدد، يوفر الاتصال بالدول الأعضاء فرصة لمنظمات المجتمع المدني كي تسلط الضوء على همومها أثناء المراجعة.

7. يمكن للمنظمات غير الحكومية ذات الوضعية الاستشارية لدى ECOSOC، التي نالت الاعتماد لحضور جلسة مجموعة العمل، أن تنظم جلسات موازية خلال انعقاد الجلسة. وعلى المنظمات غير الحكومية الرغبة في عقد مثل هذه الجلسات الاتصال بسكرتاريا "المراجعة الدورية الشاملة" لابلّاغها.

8. يجري عادةً تبنّي التقارير الناجمة عن جلسات مجموعات العمل التّأثيرية خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان التي تلي اجتماع مجموعة العمل. وتُعطى منظمات المجتمع المدني الحق في الإدلاء بتعليقات عامة خلال هذه الجلسات التي تمتد عادةً لمدة ساعة (20 دقيقة لكل دولة، و20 دقيقة لكل دولة عضو ودولة مراقبة، و20 دقيقة للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية للإدلاء بالتعليقات)². وينبغي التحقق من جداول هذه الجلسات في موقع «المراجعة الدورية الشاملة» الإلكتروني.

9. تعمل "المراجعة الدورية الشاملة" في إطار دورة زمنية من أربع سنوات.

1. التعليقات المسموح بها تتعلق القوانين ذات الصلة والتوصيات والأسئلة الواردة في التقرير.



العمل مع الإعلام

لم تحظ عملية "المراجعة الدورية الشاملة" حتى الآن بالاهتمام الكافي من جانب الإعلام. فحتى الآن كانت تُغطى في بعض الأحيان ولكن ليس على أساس منهجي. وبالتالي، فهي لم تلق من جانب العامة كبير اهتمام كذلك. ومنذ العام ٢٠٠٨ حتى حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، وهي الفترة التي تمت فيها مراجعة أوضاع ٩٠ بلدًا في سياق ٥ جلسات مراجعة دورية شاملة، نشر نحو ٨٨ مادة إخبارية عن العملية، اتسمت بغياب تغطية شاملة. وقد نشرت في الموقع الإلكتروني التالي لائحة تضم هذه الاهتمامات الصحفية: <http://www.upr-info.org/-The-UPR-in-the-media-.html>. ولم يثمر البحث في أخبار "غوغل" عن المراجعة الدورية الشاملة إلا عن ٤٩ نتيجة فقط^١.

أما في ما يتعلق بتغطية عملية "المراجعة الدورية الشاملة" في بلدان الشرق الأوسط، فالصورة تبدو أكثر قتامة. فمن بين المادة الصحفية الـ ٨٨ المذكورة أعلاه ثمة ١٠ فقط تغطي بلدانًا من الشرق الأوسط، مع التركيز في الأغلب على جلسات المراجعة التي تعني العربية السعودية وإسرائيل. وخلال الفترة نفسها، كانت عدة بلدان عربية - بما فيها المغرب وتونس والبحرين والإمارات العربية المتحدة والأردن والعربية السعودية - تخضع لعملية المراجعة. أضف إلى ذلك أنه من المهم الإشارة إلى أن من هذه البلدان ما خضع للمراجعة خلال الجلسة الأولى لعملية "المراجعة الدورية الشاملة"، كالمغرب وتونس والجزائر والبحرين، الأمر الذي كان من المتوقع ان يجذب اهتمامًا أكبر من جانب الإعلام. أما وسائل الإعلام التي أبدت اهتمامها فهي: "هيرالد تريبيون الدولية"، بي بي سي، رويترز، هيومن رايتس تريبيون، لوفيغارو، غلف نيوز.

يُعتبر الإعلام قناة مهمة، ليس بالنسبة إلى العمل المنجز وحسب، بل أيضًا بالنسبة إلى التوعية في أوساط العامة حيال آلية "المراجعة الدورية الشاملة" ومسائل حقوق الإنسان بوجه عام. ولتلك الأغراض يُوصى بما يلي:

١. يجب أن يُعتبر التعاون مع المجموعات الإعلامية آلية محدّدة للتوعية بصدد عملية "المراجعة الدورية الشاملة" وبالمسائل التي تنطوي عليها.
٢. على منظمات المجتمع المدني أن تحاول - خلال عملية إعداد التقديمتين، فضلًا عن المتابعة والمدافعة ذات الصلة - إبقاء وسائل الإعلام مبلغة وعلى علم بما يجري. وهذا يمكن أن يبدأ بعقد مؤتمر صحافي عند انتهاء التحالف من أعماله التحضيرية لتقديمه المحدد، ومرة أخرى عند إنجازهِ وتقديمه إلى الجهة المختصة. وهذا يشكل إحدى اليات الوصول إلى جماهير العامة. ويُعتبر دور الإعلام ذات أهمية خاصة في الفترة ما بعد جلسة المراجعة. وأثناء التعاون مع المجموعات الإعلامية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني نشر نتيجة عمليات مراقبتها، وأي إخفاق في عمل الحكومة للوفاء بوعودها وعهدها خلال السنوات الأربع بعد انتهاء عملية المراجعة.
٣. يمكن أن يشمل التعاون مع الإعلام تنظيم مداولات بين المنظمات غير الحكومية المعنية وبين الحكومة.



3. ثمة غرفة في المبنى حيث تعقد المراجعة، وهي مخصصة للمنظمات غير الحكومية، وقد جهزت بالطابعات والناسخات (xxx) على المجموعات أن تحضر معها أوراق A4 بيضاء للطباعة والنسخ. تقع هذه الغرفة في الطابق الأرضي من المبنى E من بيت الأمم المتحدة إلى شمال المقصف الرئيسي).

4. على المجموعات التخطيط لتنظيم ملخص صحفي ينظم به بعد انتهائه عملية المراجعة؛ وعليها أيضاً أن تحجز للقاعة من أجل ذلك بالتنسيق مع أمانة "المراجعة الدورية الشاملة" قبل ذلك. وإذا لم تستطع المجموعات العثور على مكان يمكنها استخدام غرفة المنظمات غير الحكومية لعقد مؤتمرها الصحفي.

5. على المجموعات أن تعدّ بياناتها الصحافية مسبقاً باللغة الإنكليزية وبلغه البلد الخاضع لعملية المراجعة. ويجب أن تكون البيانات الصحافية جاهزة للتوزيع على الأوساط الإعلامية الموجودة في القاعة التي تجري فيها المراجعة. ومثل هذه المجموعات الإعلامية عادة ما يجلسون قريباً من الأماكن المخصصة للمنظمات الحكومية في القاعة المذكورة.

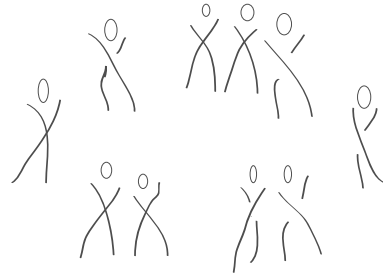
6. على المجموعات أن تتوفر لديها نسخ مطبوعة من التقديم أو على هيئة كرايس للتوزيع، حيث يمكن وضعها على طاولات موجودة داخل قاعة المراجعة وخارجها.

7. على المجموعات أن تسعى إلى تعيين مواعيد اللقاء مع السفراء أو ممثلي البعثات إلى "مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" بصورة مسبقة. وينبغي أن يركز على الدول التي يُرجح أن يكون صوتها حاسماً خلال المراجعة.

8. يجب أن تطلّ آليات التنسيق والتواصل قائمة مع المجموعات التي بقيت في عواصم الدول الخاضعة للمراجعة. ويجب أن يركز على إبلاغ الإعلام على المستوى الوطني. بمستجدات عملية المراجعة.

III. الملاحظات متعلقة بتعبئة الاجتماع الدفني في جنيف خلال جلسة «المراجعة الدورية الشاملة»

1. من المفيد العمل على الحصول على بطاقتكم للدخول الى مقر الأمم المتحدة من مكتب الأمم المتحدة بجنيف مقابل مبنى الصليب الأحمر (Pregny Gate- Geneva UN Headquarters) قبل يوم على الأقل من انعقاد الجلسة لتلافي أية تعقيدات يوم الجلسة.
2. إذا كان ثمة وفد من تحالفكم مشاركاً، ينبغي عندئذ أن تقسّم المهام على المشاركين المختلفين بغية تحقيق أكبر قدر من الكفاءة. هذا، ويمكن أن تشمل هذه المسؤوليات ما يلي: (1) مسؤولية ممارسة الضغط وتنظيم الاجتماعات مع الوفود والمبعوثين؛ (2) مسؤولية الاتصال بالإعلام؛ (3) مسؤولية كتابة البيانات الصحافية؛ (4) مسؤولية التنظيم اللوجستي، كحجز الغرف لعقد المؤتمرات الصحافية، ومتابعة مسائل الفنادق،...؛ (5) مسؤولية التعبئة على الأرض وقت إجراء المراجعة (كتوزيع المطويات والبيانات الصحافية والتحدث إلى الوفود وغيرها من مجموعات المجتمع المدني).



والإنفاق العام على التعليم، ونسبة المعلم/التلميذ، مستويات التعليم الأساسي/الثانوي/العالى، إلخ... فكل جانب أو بُعد محدد يعكس عدم تجزؤية الحقوق واستقلاليتها.

فذكروا أن بعض المؤشرات يمكن أيضاً أن تكون مضللة عند تحديد أعمال الحقوق. على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يدعي أن «الحق في التعليم» قد تحقق، استناداً إلى حقيقة أن نسبة المدرسين للتلاميذ مرتفعة، وتقديمه على أنه نجاح. ولكن إذا جمعت هذه البيانات من المنطقة مع معدل نمو سكاني منخفض (حيث عدد الطلاب منخفض فعلاً)، فإنه لا يمكن بالضرورة الاستناد إليه، والبلد المعني قد يكون لا يزال ينتهك «الحق في التعليم»، بما أن حضور الفصول الدراسية منخفض إلى جانب ارتفاع نسبة الأمية.

يمكن أن يوفر تحليل الموازنة أداة تقويم فعالة لتوضيح الالتزام أو انعدامه حيال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فتحصيص الموارد في الموازنة لمجال سياسة اقتصادي أو اجتماعي يعكس رغبة الحكومة وإرادتها للعمل بصورة متوالية على إحقاق ذلك الحق. وفي هذا الصدد من المهم أن يتم تدوين النسبة المئوية للموارد المخصصة لقطاعات معينة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، لأنها قد تكشف مدى انسجام الحكومة مع تعهداتها حيال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الموارد المتاحة.

يمكن عقد المقارنات بين الوضع في البلد الخاضع للمراجعة وبين الأوضاع في الدول التي تتمتع بمستوى تنموي مماثل. غير أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن كل عامل محدد بطابع البلد المحدد.

يمكن أن تشمل الطريقة المستخدمة لمراقبة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإدلاء بتقارير بشأنها ما يلي: (١) مقارنة المؤشرات

إضاءات على عملية اعداد التقارير حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن، معظم تقديرات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بعملية "المراجعة الدورية الشاملة" المتوفرة، والمنشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.upr-info.org/-NGO-Submissions-.html> ترکز في نقاشها على الحقوق السياسية والمدنية، في حين لا تولي اهتماماً متساوياً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. الا ان الحكومات ترتكب انتهاكات كبيرة أيضاً حيال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومن الاهمية طرحها للنقاش خلال مجرّيات جلسات مجموعة عمل "المراجعة الدورية الشاملة".

ولاعداد تقارير عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أبعاد محدّدة تختلف عن اعداد بتقارير عن الحقوق السياسية والمدنية. في ما يلي إضاءات ينبغي أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد:

يُوصى باستخدام المعلومات الإحصائية التقارنية لتحليل تقدم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو تراجعها. وهذا النوع من البيانات الإحصائية التقارنية يوفر معلومات إضافية حول إنتهاك الحقوق على المستوى الوطني، ولإسبماً تلك التي تتناقض ووعود/ موانيق الحكومة. كما يجب أن تحلل البيانات المتوفرة في ضوء الموانيق التي عبّر عنها في الدستور وفي خطط العمل التي أعلنت الحكومة التزامها وفي الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها، وفي وثيقة "أهداف التنمية الألفية"، إلخ...

يجب تحليل المؤشرات مع الأخذ بعين الاعتبار محدّدات متنوعة متصلة بالحق موضوع البحث. على سبيل المثال، عندما يُحلّل مؤشر التعليم، يجب الأخذ بعين الاعتبار: معدلات معرفة القراءة والكتابة،

كذلك فسيشكّل هذا انتهاكاً للمادة ٢ من "الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

٤. من المهم التحقق ممّا إذا كانت الحكومة قد أجرت تقويمات للأثر على حقوق الإنسان قبل عقد اتفاقية التجارة وبعدها.

٥. يجب أن يكون التحليل واسعاً، بما في ذلك الجوانب المختلفة من اتفاقية التجارة، كتداعيات شروط حقوق الملكية الفكرية والإجراءات المتعلقة بالقطاع الزراعي وأثرها على المزارعين والسياسات الغذائية والإجراءات المتصلة بتجارة السلع وأثرها على العمالة، الغذائية والإجراءات المتصلة بقطاع الخدمات وأثرها على الحق في التعليم والصحة... وغير ذلك من المجالات ذات الصلة.

٦. يُرجى الرجوع إلى الكراسة تحت عنوان: "نحو سياسات تجارة متسقة مع حقوق الإنسان؛ عينات ومقترحات للمشاركة في هيئات اتفاقية حقوق الإنسان" [Towards Human

Rights Consistent Trade Policies; Samples and Suggestions for Engaging with Human Rights 3D: Trade, Human Treaty Bodies] من إنتاج: [Rights, and Equitable Economy المتوفرة على الموقع

الإلكتروني التالي: www.3dthree.org



2 International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESC) Article 2.

في قطاعات مختلفة على امتداد الزمن (لفترة تمتد من ٥ إلى ١٠ سنوات) لتبيان عمل الحكومة أو عدمه في مجالات معينة؛ (٢) مقارنة الواقعين الريفي والحضري في قطاعات معينة؛ (٣) مقارنات جنوسية؛ (٤) مقارنات مع بلدان أخرى على المستويات التنموية نفسها؛ (٥) مقارنات بين أرقام ومراجعات المؤسسات الرسمية والمؤسسات الدولية، كوكالات الأمم المتحدة و"البنك الدولي"، فضلاً عن مُعَيّنات وتحليلات أجرتها منظمات المجتمع المدني مأخوذة من أعمالها الميدانية.

معلومات إضافية لاستخدامها في تحليل أثر سياسات التجارة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

١. أثر السياسات الاقتصادية واتفاقيات التجارة على إمكانيات إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهوامش السياسة المتاحة لذلك ممّا يمكن أخذه بعين الاعتبار بوصفه أساساً للإدلاء بتقرير بشأن ظروف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٢. إذا كان البلد أو الدولة طرفاً في الوقت الراهن في مفاوضات حول اتفاقية تجارية أو استثمارية، فعلى أصحاب المصلحة المعنيين التأكيد ممّا إذا كان البلد يتخذ الخطوات المناسبة لتقييم أثر الاتفاقيات المذكورة في الظروف المحيطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجموعات في البلد المعني.

٣. يُوصى بالتحقق من أنّ تلك المجموعات التي يُحتملُ تأثرها بالاتفاقية التجارية المعنية أو بالسياسة الاقتصادية المحددة استُشِيرت وأعطيت الفرصة للمشاركة وبتكوين موقفها. إذا لم يكن الأمر



الجدول رقم 1: مصادر البيانات

معلومات موجزة	الموقع الشبكي	الاسم
معلومات إحصائية عن مختلف جوانب التنمية البشرية	http://hdr.undp.org/en/	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
مسوح أسرية تمثيلية على المستوى الوطني توفر بيانات حوا مروحة واسعة من مؤشرات تقويم الأثر والمراقبة في ميادين السكان والصحة والغذاء	http://www.measuredhs.com/	المسوح الديموغرافية والصحية
إحصاءات في الصحة للدول الأعضاء في المنظمة	http://apps.who.int/whosis/data/Search.jsp	منظمة الصحة العالمية (WHO)
إحصاءات في مجالات الصحة والغذاء والتعليم متعلقة بالأطفال والنساء	http://www.childinfo.org/statsbycountry.html	يونيسف (UNICEF)
بيانات عن التعليم والأمية ومعرفة القراءة والكتابة والعلم والتكنولوجيا والثقافة والاتصالات	http://stats.uis.unesco.org/	يونسكو (UNESCO)
معلومات إحصائية متصلة بكل مجالات العمل (المواصفات والمعايير والمبادئ الأساسية والحقوق في العمل والعمالة والضمان الاجتماعي والحوار الاجتماعي	http://www.ilo.org/stat/lang--en/index.htm	منظمة العمل الدولية (ILO)
التقارير الوطنية التي تقيس درجة التقدم المحقق في ما يتعلق بـ «أهداف التنمية الألفية»	http://www.undp.org/mdg/countryreports2.shtml	تقارير البلدان المتعلقة بـ «أهداف التنمية الألفية» (MDGs)
الوصول إلى كل المعلومات حول حقوق الإنسان في البلدان عبر منظومة الأمم المتحدة	http://www.universalhumanrightsindex.org	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دليل وثائق الأمم المتحدة



إحصاءات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية وبيئية وعن الطاقة	http://unstats.un.org/unsd/default.htm	قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة
مصنّفات بيانات حول العناوين الجنوسية الرئيسية من وكالات الإحصاء الوطنية وقواعد بيانات الأمم المتحدة وتلك التي أجراها أو مولّها «البنك الدولي».	http://genderstats.worldbank.org/	الوضع الجنوسي
الوصول إلى بيانات متنوعة	www.worldbank.org/data/countrydata/countrydata.html	البنك الدولي
الاتفاقية الدولية للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية	http://www2.ohchr.org/english/law/cescr.htm	الاتفاقية الدولية للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية

الجدول رقم 2: مواد مفيدة في طرائق مراقبة سياسات التجارة وآثارها على حقوق الإنسان

المصدر على الخط المباشر	لغة الوثيقة الأصلية	الوثيقة
www.3dthree.org/pdf/3D/HR&tradeolicies.pdf	Towards Human Rights Consistent Trade Policies: Samples and Suggestions for Engaging with Human Rights Treaty Bodies	نحو سياسات تجارة منسجمة مع حقوق الإنسان: عينات واقتراحات للارتباط باتفاقيات حقوق الإنسان
www.networkideas.org/featart/mar2009/MES2.pdf	Rethinking Macro Economic Strategies from a Human Rights Perspective	إعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية من وجهة نظر حقوق الإنسان
www.econ.uconn.edu/working/8.pdf	Measuring the Progressive Realization of Human Rights Obligations: An Index of Economic and Social Rights Fulfillment	قياس التقدم المحقق في موجبات حقوق الإنسان: دليل إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
www.cidh.oas.org/countryrep/IndicadoresDESC08eng/Indicadoresindice.eng.htm	Guidelines For Preparation of Progress Indicators in The Area of Economic, Social and Cultural Rights	إرشادات لإعداد مؤشرات التقدم المحقق في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
www.cesr.org/downloads/A%20new%20frontier%20in%20ESC%20advocacy.pdf	A New Frontier in Economic and Social Rights Advocacy? Using Quantitative Data for Human Rights Accountability	تحوم جديدة في المدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ استخدام البيانات الكمية للمساءلة في ما يخص حقوق الإنسان



خطة عمل "المراجعة الدورية الشاملة"

7-8 أشهر بين تقديم المنظمات غير الحكومية تقاريرها وجلسة مجموعة العمل

2-3 أشهر بين توفر التقارير الثلاثة على الخطط المباشر وجلسة مجموعة العمل



- تعميم مخرجات المراجعة
- مراقبة المخرج وعملية التنفيذ
- المتابعة (توصيات الواثيق والتعهدات التطوعية) خلال دورة السنوات الأربع

المدافعة وممارسة الضغط

